

تقرير

ميشال عون الذي يعرفه شعبه

يحتمل الأمر تسويات، لكنه حازم وقاطع ولا يمزح البتة حين يتعلق الأمر بالحقوق الأساسية والبدئية للمواطنين. فميشال عون الذي ابتهج كثيرون بانتخابه رئيساً هو الرئيس الذي سيزعزع نظام المحاصصة القائم بفضل قانون الستين، لا الرئيس الذي ينكت بقسمه ميشال عون الذي ابتهج كثيرون بانتخابه رئيساً هو الرئيس الذي يقول للبنانيين وفيت بما وعدتكم به: لبنان دائرة واحدة في قانون انتخابي وفق النظام النسبي يسمح بإنهاء الاحتكارات المذهبية ويفسح المجال أمام تجديد القوى السياسية ويعطي كل صاحب حق حقه دون زيادة أو نقصان، ويتيح الانطلاق في ورشة الإصلاح الحقيقية.

(هيثم الموسوي)



على حقوقهم الأساسية التي تبدأ بقانون الانتخابات العادل، ولا شيء سيعطي العهد دفعا أكبر من القول إنه يهادن ويبحث عن تسويات حيث

ما يحتاجه العهد هو
سلة قرارات جريئة تؤكد
للبنانيين ان عون لن
يساوم

عدالة التمثيل. ولا شك في أن هذا «الشعب» يفهم كل نظريات العونيين عن الوفاق السياسي والتوافق وغيره، لكنه ينتظر اللحظة التي يتأكد فيها الجميع أن من في بعداً اليوم ليس الرئيس ميشال سليمان أو الياس الهراوي حتى ينتظر موافقة وليد جنبلاط وبنيه بري وسعد الحريري على كل قرار يتخذه، بل هو الجنرال ميشال عون الذي سيضرب بيده على الطاولة ويقول لكل من يعينهم الأمر: أنا أقسمت على إقرار قانون انتخابات جديد يصحح التمثيل قبل موعد الانتخابات. ما يحتاجه العهد اليوم بعد سلة التسويات هو سلة قرارات جريئة تؤكد لجميع اللبنانيين أن ميشال عون لن يساوم

غسان سعود

قبل الأمن ومحاربة الإرهاب وعلاقات لبنان العربية وملف النزوح السوري، وقبل الأزمات الاقتصادية والاستثمار في الموارد الطبيعية والبشرية، قبل هذا كله، استهل الرئيس ميشال عون خطاب قسمه بعبارة واضحة تقول إن أولى موجبات المناصفة إقرار قانون انتخابي يؤمن عدالة التمثيل قبل موعد الانتخابات.

يومها، لم يكن الجنرال يرتجل ما تطلبه الجماهير أو يقدم مطالعة أمام النيابة العامة المألبة على غرار الإبراء المستحيل، إنما كان يؤدي ما وصفه بـ«يمين الإخلاص للأمة». ولا شك في أن الرئيس الذي يختار كل كلمة يقولها بدقة هائلة بما في ذلك العبارات الانفعالية في نظر الجمهور، كان يعرف جيداً ماذا يفعل حين وضع تلك العبارة دون سواها في مطلع خطابه. فميشال عون الزعيم كان يقول قبل أن ينتخب رئيساً إن إعادة تكوين السلطة والخطوة الأولى في مسيرة التغيير والإصلاح الطويلة هي تغيير قانون الانتخابات. ولا يمكن بالتالي التصديق أن الانتخابات ستجري في مطلع عهد عون وفق قانون الستين الذي لا يؤمن بحسب الرئيس نفسه، عدالة التمثيل. فالعماد عون الذي يحترم منذ عودته مقتضيات الواقعية السياسية ويلتزم الجلوس تحت سقف النظام المنخفض، ما كان ليقول ما قاله لو لم يكن يعلم بأن معظم الملفات تحتل التسويات، لا بل تطلبها، لكن هناك قضايا لا تحتل انتظار الإجماع ولا تحتاج إجماعاً أساساً. ثمة مسلمات لم يوح العماد عون يوماً أنه سيضعها على طاولة البحث أو «ياخذ ويعطي» بشأنها مثل حق لبنان بحماية حدوده وحق اللبنانيين بإجراء الانتخابات وفق قانون انتخابي يؤمن عدالة التمثيل. ومن لا يعرفون العماد عون يقولون إنه سيسير مرغماً بقانون الستين أو إنه ينتظر نتيجة مباحثات فلان وعلتان. لكن من يعرفونه ومن احتفلوا من صميم قلوبهم بانتخابه رئيساً لا يسعهم تصديق هذا كله. فلا شك أن رئيس الجمهورية أجرى ويجري كل التحسينات اللازمة ليخرج إلى شرفة القصر ويقول: «هذا قانون انتخابي على مقياس شعب لبنان العظيم، لا هذا الزعيم وذاك». علماً أن «الشعب» تضامن عامين مع رفض العماد عون وحلفائه انتخاب رئيس لا يؤمن عدالة التمثيل، فلماذا يفترض به الموافقة اليوم على انتخاب نواب لا يؤمنون

التغييرية على أن تتمثل في مجلس النواب المقبل». واستغرب «غياب قانون الانتخابات عن جدول أعمال الجلسة التشريعية التي ستعقد بعد يومين، مع أن رئيس الجمهورية دعا إلى دورة استثنائية»، مذكراً «الحكومة ببيانها الوزاري في ما خص قانون الانتخابات». وقال: «منذ تشكيل الحكومة لم تضع أي جلسة لمجلس الوزراء على جدول أعمالها قانون الانتخابات، ولا ذكر قانون الانتخاب على جدول أعمال المجلس النيابي، ولا أي لجنة فرعية في المجلس النيابي تبحث قانون الانتخابات، فما الأمر؟». وسأل: «كيف يتحدث الجميع عن قانون جديد ولا يتحرك حتى الآن؟»، داعياً إلى «وضع القانون على جدول أعمال مجلس النواب، لأن التنصل من المسؤولية غير مقبول تجاه الوعود وطموح اللبنانيين بحياة مؤسساتية ودخول أشخاص جدد إلى المجلس». ووعده الجميل بالوقوف إلى جانب رئيس الجمهورية «في أي خطوة تهدف إلى إقرار قانون انتخابي جديد». وصوّب على التحالف بين التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية، قائلاً: «لا أحد يقنعنا بأن صحة تمثيل المسيحيين تتامن بتحالف ما، لأن التحالفات ظرفية والأشخاص ليسوا أبديين».

على صعيد آخر، وفيما استمرت أولوية الحكومة أزمة النفايات وقتل الطيور في محيط مكب الكوستارافا، يبدو أن البحث الجدي في ملف التعيينات أرجئ إلى حين. وبحسب مصادر وزارية في التيار الوطني الحر، فإن البحث في إبقاء حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في موقعه أو استبدال آخر به، مُرجأ إلى بداية الصيف المقبل. كذلك لم يتطور النقاش بعد بشأن تعيين قائد جديد للجيش خلفاً للعماد جان قهوجي، إذ لم يحسم رئيس الجمهورية العماد ميشال عون ما إذا كان يريد لقهوجي أن يستكمل ولايته الممددة حتى نهايتها في الخريف المقبل، ليترك أمر تعيينه إلى حكومة ما بعد الانتخابات، أو أنه سيضع الأمر على طاولة مجلس الوزراء القائم حالياً. فيما تبدو كل التعيينات الأمنية الأخرى مرتبطة بقيادة الجيش.

الوساطة مع «داعش»

سهلت السلطات التركية انتقال وسيط إلى مدينة الرقة السورية، لمفاوضة قيادة تنظيم «داعش» بشأن الجنود اللبنانيين الذين اختطفهم التنظيم الإرهابي من عرسال في آب 2014. وتوجه الوسيط إلى الرقة بعدما تواصل مع المديرية العامة للأمن العام، وقدم أدلة على جدية تواصله مع قيادة التنظيم.

صراع بين عثمان وشحادة على مؤهل



أخضع فرع المعلومات المؤهل أول في قوى الأمن الداخلي ع. ط. للتحقيق بسبب الاشتباه بتدخله في منح تراخيص بناء وحفر آبار ارتوازية وحجبها عن آخرين في الجنوب، بحسب صداقاته أو رشى وهدايا كان يتلقاها. التحقيق بدأه الفرع

قص ورمي قنابل. مصادر أمنية فلسطينية توقع أن يستمر «الأمن الهش في الفترة المقبلة» الذي يؤثر على عمل المؤسسات الأهلية والمدارس على وجه الخصوص. فعند كل اشتباك تسارع إدارات المدارس التابعة للأونروا إلى إغلاق أبوابها حتى عودة الهدوء. رهن التعليم بالأمن الهش دفع المسؤولين المحليين إلى إيلاء الأولوية القصوى للطلاب. القوة الأمنية التي انتشرت منذ أيام، تركت وجودها في محيط المدارس لتأمين سلامة حركة الطلاب والكادر التعليمي منها وإليها. إلا أن وكالة غوث اللاجئين لم تكتف بذلك. بحسب مصادر فلسطينية، وضعت الوكالة اقتراحاً بديلاً لإنقاذ العام الدراسي للطلاب، ولا سيما صفوف الشهادات الرسمية (التاسع والثاني عشر)، في حال تدهور الأمن مجدداً، ويقوم على «فتح صفوف لهؤلاء في المدارس التابعة للوكالة الواقعة في صيدا». لكن مدير الوكالة في منطقة صيدا إبراهيم الخطيب، أوضح أن الاقتراح محوره فتح فرع ثانٍ لثانوية بيسان في صيدا، بعد أن فاق عدد طلابها الألف. إشارة إلى أن المخيم الذي يقطن فيه أكثر من 100 ألف لاجئ فلسطيني، تتوافر فيه سبع مدارس.

استناداً إلى شكوى من أحد المواطنين الذي ادعى أن المؤهل أوقف ورشة استصلاح أرضه برغم حصوله على ترخيص مسبق لأنه استعان بمتعهد غير المتعهد المحسوب على المؤهل. ويتوسع التحقيق ليشمل «من أين للمؤهل الأملاك التي استجرت لديه في السنوات الأخيرة». علماً أنه محسوب على الحلقة القريبة من قائد منطقة الجنوب الإقليمية في قوى الأمن الداخلي العميد سمير شحادة. وربط أمنيون التحقيق مع المؤهل بالتنافس بين شحادة ورئيس فرع المعلومات العميد عماد عثمان على خلافة المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص. وكثف فرع المعلومات أخيراً دورياته على ورش البناء وحفر الآبار في الجنوب التي تعمل بإذن من شحادة، لتبيان قانونيتها.

«الأونروا» تطلب اللجوء؟

لم يستقر الوضع الأمني في مخيم عين الحلوة منذ الاشتباك المسلح الأخير بين حركة فتح وتيارات إسلامية متشددة. وبصورة شبه يومية، تشهد أزقة المخيم عمليات